البحرين | BAHRAIN

USCIRF–RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» *(USCIRF)*، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (*IRFA*) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على الرقم *202-523-3240*.

النتائج الرئيسية:

في عام 2019، بقيت أوضاع الحريات الدينية في البحرين على ما كانت عليه في الأعوام السابقة، متخذةً منحى إيجابيًّا في بعض النواحي، وإن بقيت على نحو ما كنت عليه في نواحٍ أخرى. فقد استمرت الحكومة، بوجه عام، في سماحها للأقليات الدينية بحرية التعبد. وفي شهر نوفمبر، استضاف مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي مؤتمرًا بشأن التعليم والتسامح. وفي ديسمبر، استضاف المركز نفسه فعاليات المائدة المستديرة الدولية للحرية الدينية، والتي حضرها وفد من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF). غير أن البحرين قد استمرت، في الوقت نفسه، في تمييزها المتواصل المُمَنْهَج ضد بعض الشيعة على أساس هويتهم الدينية. ذلك أن الشيعة من البحرينيين، وإن كانت حرية التعبد مكفولة لهم بوجه عام، يواجهون المصاعب منذ مدة طويلة في عدد من المجالات، ومنها التوظيف، والتمثيل السياسي، وحرية التعبير، والترقي في مؤسسة الجيش، وبناء المساجد. وفي عام 2019، استجوبت السلطات البحرينية بعض رجال الدين بسبب الخطب التي يلقونها، وفرضت قيودًا على حرية السجناء من الشيعة في ممارسة شعائرهم. وتفتقر بعض القوانين، التي تتذرع بحماية أمن البلاد، إلى الوضوح بما يضمن عدم استعمالها في استهداف الشيعة، إلى جانب القوانين التي تفرض قيودًا على حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي لها أثرها في إنماء حس الرقابة الذاتية لدى الشيعة بوجه خاص.

ولقد كان إلغاء المواطنة جماعيًّا واحدًا من أشد أدوات التمييز إثارة للمخاوف في البحرين؛ ففي شهر أبريل عام 2019، نزعت البحرين الجنسية نزعًا جماعيًّا من 138 شيعيًّا في محاكمة واحدة بزعم أن لهم صلة بإيران. وقد أنفذت الحكومة هذا الإجراء العقابي، منذ عام 2012، بحق أكثر من 990 بحرينيًّا، غالبيتهم العظمى من الشيعة. وقد أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة «ميتشل باتشليه» (Michelle Bachelet)، عن فزعها من هذا الإلغاء الجماعي للجنسية. كذلك، نفت السلطات البحرينية بعضًا من هؤلاء الأفراد بدعوى أنهم يُشكِّلون تهديدًا أمنيًّا؛ وإن لم تُقدِّم في جميع الأحوال ما يُثبت صدق دعواها. وبعد ضغوط دولي، قرر الملك حمد بن عيسى آل خليفة إعادة الجنسية إلى 550 بحرينيًّا في أواخر شهر أبريل. وعملية إعادة الجنسية الجماعية هذه، رغم ما فيها من دلالات إيجابية لا سبيل إلى إنكارها، تشير إلى أنه لم يكن ثمة تهديد قوي بما يكفي لتسويغ نزع الجنسية عن مئات الحالات.

البحرين هي البلد الخليجي الوحيد الذي يعترف بذكرى يوم عاشوراء عطلةً رسمية. وقد أبدت الحكومة، في عام 2019، بعض التحسن فيما يتعلق بالسماح للشيعة بالاحتفال بيوم عاشوراء علانيةً، ومن ذلك الاستعانة بشرطة خدمة المجتمع، بدلاً من شرطة مكافحة الشغب، لحفظ النظام، وعقد الاجتماعات بين المسؤولين الحكوميين ورؤساء المآتم، والامتناع عن استخدام الغاز المسيل للدموع وغيرها من الإجراءات العنيفة التي استُخدِمت في الأعوام السابقة. على أن الحكومة قد استدعت، في موسم عاشوراء، ما لا يقل عن 20 من رجال الدين على خلفية محتوى خطبهم ودعائهم، وقصرت إقامة مواكب عاشوراء على مناطق بعينها. وحذر المسؤولون الحكوميون، كذلك، من أن تُلقَى في هذه العطلة الخطب التي من شأنها أن تُخِلَّ بالسلام المدني أو أن تُربك النسيج الاجتماعي.

وفي أغسطس عام 2019، بدأ 600 سجين في سجني الحوض الجاف وجو المركزي إضرابًا عن الطعام. وطالب السجناء من الشيعة الذين شاركوا في هذا الإضراب، بحقهم في ممارسة الشعائر الدينية، ضمن مطالب أخرى. وقد خُفِّفت بعض هذه القيود بفضل تدخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإن بقيت قيود أخرى على حالها. فقد استمر منع بعض السجناء من إحياء ذكرى عاشوراء منعًا تامًّا، ومن هؤلاء هاجر منصور؛ وهي حماة المعارض البحريني سيد الوداعي، الذي حُرِم أيضًا من الحصول على المواد الدينية.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع البحرين على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتغاضيها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- نشر تقييم مُحدَّث بشأن مدى التزام البحرين بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، وبخاصةٍ البند (أ) من التوصية (1724) بشأن الرقابة على المعتقدات، والبند (د) من التوصية (1722) بشأن احتجاز السجناء في وضع يمنع اتصالهم مع العالم الخارجي.
- الاستمرار في تقديم التوجيهات والتدريبات للأجهزة الأمنية البحرينية للإعداد لفعاليات عاشوراء بطرق تصون حقوق الحريات الدينية للمشاركين فيها والحد من احتمال اندلاع العنف فيها.

وينبغي للكونغرس الأمريكي أن:

- يواصل إرسال البعثات المنتظمة ووفود الكونغرس الأمريكي على البحرين لتقصي الحقائق وتقييم أوضاع الحريات الدينية هناك.
- يُسلِّط الضوء على أوضاع الحريات الدينية وجلسات الاستماع فيما يتعلق بحقوق الإنسان وغيرها من الإجراءات الرسمية اللازمة بشأن استبيان كيفية معاملة البحرين للشيعة.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- **زيارة وفد المفوضية:** المنامة، في مارس 2019
- **المستجدات بشأن هذا البلد:** أحوال الحريات الدينية في البحرين في عام 2019

معلومات مرجعية

يُحدِّد الدستور البحريني الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، والشريعة بوصفها مصدرًا من مصادر التشريع الأساسية. وينص الدستور كذلك على ضمان حرية الرأي وحرمة دور العبادة وحرية أداء الشعائر الدينية. وعدد مواطني البحرين أقل قليلاً من نصف عدد سكان البلاد البالغ عددهم حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة، حيث يُمثِّل العمال المغتربون أغلبية بفارق ضئيل، ومعظمهم من جنوب آسيا وجنوب شرقيها أيضًا. وغالبية مواطني البحرين من الشيعة. وقد اتخذت السلطات البحرينية من استمرار المساعي الإيرانية الرامية إلى زيادة نفوذها في البلاد سببًا لتبرير اشتداد مخاوفها من وقوع أعمال تخريبية قد يضطلع به المسلحون الشيعة ممن تساندهم إيران. ورغم وجود كثير من الوثائق التي تُثبت دعم إيران لتلك الأعمال، إلا أن الحكومة البحرينية تتذرع بذلك أحيانًا لقمع زعماء المعارضة، ورجال الدين، والناشطين، من الشيعة دون إثبات متماسك بشأن الاتهامات بالتخريب أو الأعمال الإرهابية المنسوبة إليهم.

وكان مواطنو البحرين قد خرجوا، في عام 2011، في احتجاجات في الأماكن العامة، بما فيها دوار اللؤلؤة في العاصمة المنامة، مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية. وقد سمحت الحكومة في البداية بهذه الاحتجاجات، غير أنها اتخذت في نهاية المطاف إجراءات صارمة تجاه المحتجين، وساعدتها على ذلك المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى، فقتلت العشرات من المتظاهرين، وهدمت العشرات من مساجد الشيعة، وأزالت الدوار نفسه. وفي شهر يونيو عام 2011، استحدث الملك حمد اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تلك الأحداث. وقد أصدرت اللجنة تقريرها، إلى جانب مجموعة من 26 توصية، في بث تلفزيوني مباشر، في شهر نوفمبر من العام نفسه. وقد التزمت حكومة البحرين بتنفيذ تلك الإصلاحات، وأعلنت عن إتمام تنفيذها في عام 2016. على أن وزارة الخارجية الأمريكية، في التقييم الصادر عنها، في يونيو 2016، بشأن تنفيذ تلك الإصلاحات، قد طعنت في هذا الاستنتاج، مُشيرةً إلى أنه «ثمة مزيد من الأعمال الواجب تنفيذها».

معاملة غير المسلمين

تُبدي البحرين احترامًا، في معاملتها للأقليات غير المسلمة، بوجه عام، لحريتهم في التعبد. وما يقرب من نصف العمال المغتربين في البحرين من غير المسلمين. وتعترف الحكومة رسميًّا بتسع عشرة طائفة دينية، بما فيها ما يزيد عن عشر طوائف مسيحية، وجالية يهودية واحدة قليلة العدد، إلى جانب الهندوسية، والسيخية، والبوذية، والبهائية. وفي يونيو عام 2019، أُقيمت أول شعيرة يهودية في كنيس في البحرين للمرة الأولى منذ أكثر من 70 عامًا؛ وذلك على هامش مؤتمر «السلام من أجل الازدهار» الذي نظمته الولايات المتحدة في المنامة. ويُشكِّل المسيحيون في البحرين نسبة قدرها 14.5% من عدد السكان. ويوجد بالبلاد عدد من الكنائس التي تمثل مختلف الأطياف المسيحية، الكاثوليكية منها، والإنجيلية، والأنغليكانية، والأرثوذكسية، وكذا الكنائس المسيحية غير الطائفية، وغيرها. ويُوجَد في البحرين، أيضًا، مقر النيابة الرسولية الكاثوليكية لشمال الجزيرة العربية، والتي يدخل ضمن نطاق خدمته الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. كما أن كنيسة كاثوليكية ثالثة ما تزال قيد الإنشاء؛ وهي كنيسة سيدة الجزيرة العربية، والتي ستصبح أكبر كنيسة كاثوليكية في منطقة الخليج عند اكتمالها وفق ما هو مُقرَّر في عام 2021.

يوم عاشوراء في البحرين في عام 2019

قبيل عاشوراء في عام 2019، التقى وزير الداخلية، الفريق أول راشد بن عبد الله آل خليفة، رؤساء المآتم قبل العطلة، وصرَّح – يوم 3 سبتمبر – بأن البحرين تحترم حرية التعبد. كذلك، زار الفريق طارق بن حسن الحسن، رئيس الأمن العام، ضباط الشرطة هناك لضمان إجراء الاستعدادات المناسبة لمواكب عاشوراء. وسمحت البحرين بإقامة مسيرات عاشوراء المعروفة في عام 2019، والتي لم يُستخدَم فيها الغاز المسيل للدموع أو غيره من صور العنف التي كانت تُستخدَم بقصد السيطرة على الحشود، على عكس ما كان منها في الأعوام السابقة. لكن قوات الأمن استدعت عددًا من رجال الدين بسبب محتوى الخطب الدينية التي ألقوها. وأزال ضباط الأمن البحرينيون، فيما لا يقل عن 17 حالة، اللافتات والشارات المرتبطة بالاحتفال بيوم عاشوراء.

معاملة البحرينيين الشيعة في السجون

زُجَّ بالبحرينيين الشيعة من المنادين بإتاحة قدر أكبر من الحريات الدينية في البحرين، ومنهم الناشط نبيل رجب، في السجون لانتقادهم سياسات الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي أغسطس عام 2019، دخل 600 سجين في سجني الحوض الجاف وجو المركزي إضرابًا عن الطعام للمطالبة بمعاملتهم على نحو أفضل. وكان من بين مطالبهم نيل حق المشاركة في إقامة الشعائر الدينية، وتسكينهم في السجن قرب بني مذهبهم بقصد تيسير إمكانية أداء صلاة الجماعة على نحو أفضل. وكان أن تدخلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، فضاعف ضباط السجون الوقت المخصص لاحتفال السجناء بيوم عاشوراء. على أن بعض المزاعم قد وردت بأن السجناء في سجن مدينة عيسى وسجن جو المركزي قد مُنِعوا من إحياء ذكرى عاشوراء في جماعات، وأن سلطات السجون قد حدَّدت الأوقات التي يُسمَح للسجناء فيها بأداء احتفالاتهم، متذرعةً في ذلك بالمخاوف الأمنية من تجمعات السجناء بأعداد كبيرة. كذلك، حُرِم السجناء من الشيعة من الحصول على كتبهم الدينية. وقد أعربت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) عن مخاوفها من أن تكون السجون البحرينية قد منعت توزيع كثير من النصوص الدينية الشيعية قبل شهر محرم؛ وهو الشهر الذي يحل فيه يوم عاشوراء.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

تضع إدارة الرئيس ترامب على رأس أولوياتها توثيق العلاقات في مجال الدفاع مع البحرين بقصد مواجهة نفوذ إيران في المنطقة ومحاولاتها زعزعة استقرار البحرين؛ فبعد الاجتماع، الذي عُقِد في شهر فبراير عام 2019، بين قائد القيادة المركزية الأمريكية آنذاك الجنرال «جوزيف فوتيل» (Joseph Votel) وولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد، أبرم البلدان عدة اتفاقات أساسية للتسليح. وفي شهر يونيو من العام نفسه، استضافت البحرين ورشة عمل بعنوان «السلام من أجل الازدهار» بشأن خطة الوضع النهائي للقضية الفلسطينية الإسرائيلية. وفي شهر يوليو (تموز)، التقى وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خليفة، في الاجتماع الوزاري لتعزيز أوضاع الحريات الدينية، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، بوزير الخارجية الإسرائيلي «إسرائيل كاتز» (Israel Katz)؛ في أول اجتماع علني بين المسؤولين من البلدين. وفي ديسمبر، استضافت البحرين أيضًا الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين (السفرديم) في القدس، الحاخام «شلومو عمار»، ضمن فعاليات المائدة المستديرة الدولية للحرية الدينية في المنامة.

ومع أن الولايات المتحدة والبحرين تتمتعان بعلاقات وثيقة في مجال الدفاع، فقد واصل الكونغرس الأمريكي التعبير عن مخاوفه بشأن حرية الدين أو المعتقد في البلاد. وأجرى وفد من الحزبين من أعضاء مجلس النواب زيارة إلى البحرين في أواخر شهر ديسمبر عام 2019. وفي أثناء الزيارة التي أجراها ولي العهد الأمير سلمان بن حمد إلى البيت الأبيض، في شهر سبتمبر عام 2019، بعث أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، السيد «ماركو روبيو» (Marco Rubio) (عضو المجلس عن الحزب الجمهوري عن ولاية فلوريدا)، والسيد «رون وايدن» (Ron Wyden) (عضو المجلس عن الحزب الديمقراطي عن ولاية أوريغون)، والسيد «كريستوفر مورفي» (عضو المجلس عن ولاية كونيتيكت)، بخطاب مشترك من الحزبين إلى الرئيس «دونالد ج. ترامب»، وأشاروا فيها إلى «مخاوفهم بشأن المساعي التي تسوقها حكومة البحرين لإسكات صوت المعارضة السلمية وقمع حرية التعبير». وقد تطرق هذا البيان إلى عدد من القضايا الأوسع نطاقًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتناول أيضًا مسألة حظر الأحزاب السياسية ذات الغالبية الشيعية والحكم على رجل الدين الشيعي، الشيخ علي سلمان، بالسجن مدى الحياة.

تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جوني مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

لم تأتِ مملكة البحرين بِعُشر ما يستدعي إدراج أي بلد في هذا التقرير؛ فهي دولة لا يكاد المجتمع الدولي يُلقي بالاً لنضالها ضد ما تمارسه إيران من تدخل وإرهاب (تعمد إليهما بدهاء متدثرةً في ذلك بعباءة الدين)؛ وهي أيضًا دولة لم تلقَ تعدديتها التاريخية الفريدة حظًّا وافرًا من الانتباه؛ وهي تعددية عَزَّ مثيلها في المنطقة بأسرها. زد على ذلك أن التزام البحرين بحفظ التوافق الاجتماعي لم يكن بالنسبة لها مسألة داخلية فحسب، بل صار جزءًا لا يتجزأ من سياستها الخارجية بفضل ما تبذله من مساعٍ جريئة، على نحو مباشر وغير مباشر، لتعزيز قيم التسامح بين الأديان وتيسير تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبخاصةٍ في عام 2019. نعم؛ ثمة ما يشوب أداء البحرين من نقص، ولكنها – رغم ذلك – تستحق منا الإشادة والإطراء، أكثر مما تستحق منا أن نسلقها بألسنة حداد، وبخاصةٍ في هذه الأيام. وينبغي، من ثَمَّ، رفع البحرين من التقرير السنوي للجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)؛ وهذا قرار كان من الحقّ اتخاذه منذ مدة بعيدة.